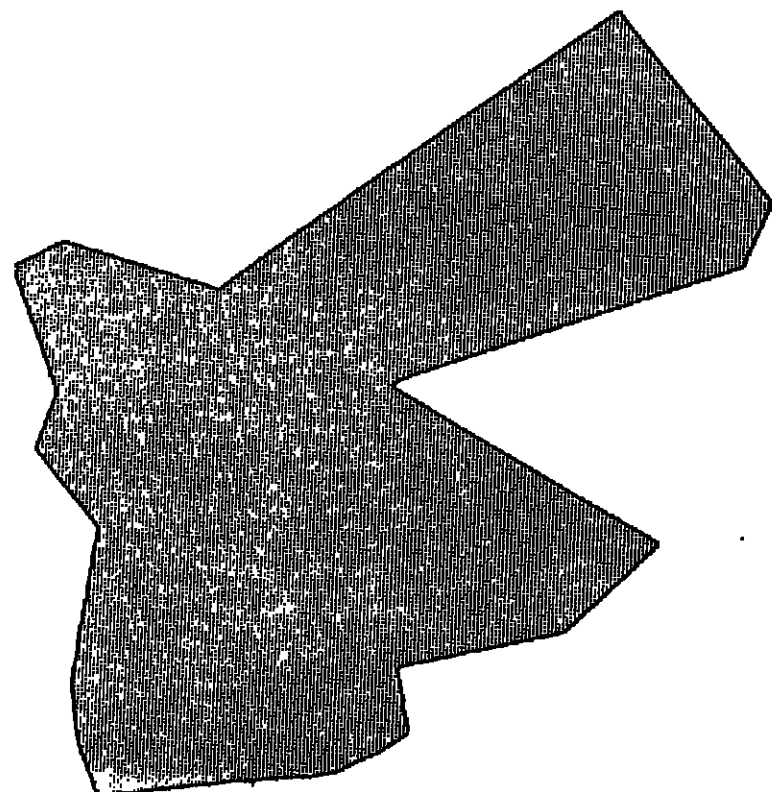


هكذا من المص



عمان : الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى سنة ١٤٢٤ هـ. الموافق ٢٢ تموز سنة ٢٠٠٣ م.

عدد ممتاز: ٤٦١٢

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية

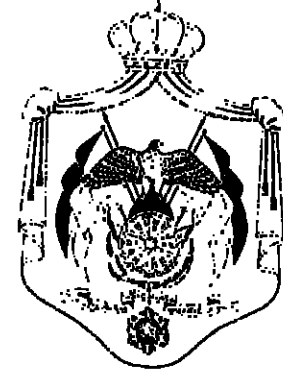
الإشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

رقم العدد ٤٦١٢ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٢

عدد ممتاز

مراسيم إعادة تأليف
وزارة دولة المهندس علي ابو الراغب

هذه هي الجريدة

نص استقالة دولة المهندس علي ابو الراغب

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

بشرفني يا مولاي، أن أتقدم من مقامكم السامي، بعظيم الولاء وصادق
الوفاء، وأن أرفع إلى الأعتاب الملكية السامية الكريمة، أسمى آيات التهنئة،
بانتخاب المجلس النيابي الرابع عشر في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية،
المتزامن عمرها مع عمر الدولة، المجلس النيابي الأول في عهدكم الزاهر
الميمون بإذن الله، وقد أردتموه جلالكم المجلس المعبر عن مكنون الإرادة
الشعبية الحرة لأسرتمكم الأردنية الواحدة، والمجسد لطموحاتها وآمالها في
الامتثال لقوله جلّت قدرته "وشاورهم في الأمر" و "وأمرهم شورى بينهم"
صدق الله العظيم.

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية، رعاك الله،

لقد تشرفت بنيل ثقة جلالكم السامية، في حقبة دقيقة من تاريخ المنطقة،
وهي ثقة هاشمية عزيزة محتتي فرصاً ثمينة رائعة، لأن أتزود بتوجيهات جلالكم
السديدة، وأن أتحمل أمانة المسؤولية مع زملائي الوزراء في تنفيذ كتاب التكليف
السامي، بكل ما انطوى عليه من حكمة ونظرة شمولية للحاضر واستشراف ثاقب
للمستقبل على حد سواء، واستيعاب عميق لطبيعة التطورات والتحولات التي
شدها العالم ويشهدها من حولنا، وفي سائر الميادين السياسية والاقتصادية
والاجتماعية والعلمية والثقافية.

هكذا مهم المص

وقد كانت توجيهات جلالته ورؤاكم الصائبة، النابعة من فكر عميق يحيط بالواقع ويعيد صياغته لخدمة الغايات النبيلة والأهداف الطموحة المشروعة، مصدر العزيمة للحكومة، في سعيها للارتقاء بالمنهج الوطني الأردني في التعامل مع هذا الواقع، بوعي واقتدار، وعلى نحو يوفر وبرغم كل التحديات والمعوقات، البنى الاستراتيجية الراسخة لنهضة وطنية شاملة، نهضة تستند إلى ركائز العلم والمعرفة وإطلاق المواهب والطاقات، في مناخات واسعة من الحرية المسؤولة وقيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

واستلهما لهذا المدد الهاشمي المبارك الأصل، سعت الحكومة لتعزيز مسيرة الخير والبناء بنهج اتسم وفي سائر فصوله، بانطلاقة نوعية جديدة أردتموها جلالته، لنموذجاً يحتذى في الإصلاح، ومثالاً رائعاً في المؤسسية وسيادة القانون، وحالة متميزة في إرساء دعائم المشاركة الشعبية الواسعة في العمل والعطاء والإنجاز.

مولاي صاحب الجلالة، الملك المعظم،

لقد بذلت الحكومة كل جهد ممكن للوفاء بما تضمنه كتاب التكليف السامي، واتخذت من القرارات والإجراءات والمبادرات، وسنت من التشريعات والتعليمات، ما رآته ضرورة لخدمة المصالح العليا للوطن، ومصالح إنسانه المعطاء وأمنه الواحدة، مستندة في ذلك كله، إلى احترام كامل للدستور نصاً وروحاً، ملتزمة بما حدد "الدستور" لها من صلاحيات، مستذكراً على الدوام، عظمة "القسم" الذي أدت بين يدي جلالته.

سيدي حضرة صاحب الجلالة حفظه الله

لقد عملت الحكومة وبتوجيه ودعم من جلالته على تعزيز علاقات الأردن سياسياً واقتصادياً مع الأقطار الشقيقة كافة، وها هي علاقات الأردن العربية اليوم، تأخذ مداها الأوسع في التعاون الأخوي والاحترام المتبادل، ونهضت الحكومة بواجبها المشرف في دعم ومساندة الأشقاء في فلسطين، بالتعاون والتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الفلسطينية الجديدة، وقدم الأردن وما زال، كل عون أخوي ملموس وممكن، للأشقاء في فلسطين، إسهاماً منه في تمكينهم من مواجهة الظروف الصعبة التي يرزحون تحتها.

أما بالنسبة للعراق الشقيق، فقد كان الموقف الأردني الموقف الأكثر تميزاً إلى جانبه، وقد بذلت الحكومة جهوداً مضيئة استكمالاً لجهود جلالته المتميزة بتوجيه مباشر من جلالته، للحيلولة دون وقوع الحرب، واعتماد مبدأ الحوار السلمي سبيلاً لحل الأزمة، كما أكدت حكومة جلالته رفضها للقاطع لاستخدام القوة سبيلاً لحل النزاعات، وسعت بإخلاص من أجل رفع الحصار عن كاهل الشعب العراقي الشقيق. وعندما اندلعت الحرب اتخذت من الإجراءات ما يصون الوطن ومصالحه العليا، وتمكن الأردن بفضل الله، ثم بحكمة جلالته، من اجتياز الأزمة بأقل الخسائر والأضرار.

وعلى صعيد علاقات الأردن بأصدقائه في هذا العالم، وعلى المستويين السياسي والاقتصادي، فهي تجتاز اليوم أفضل مراحلها، استناداً إلى أسس التعاون الإيجابي ومبادئ التكافؤ والاحترام المتبادل. وكان لخطاب جلالته السياسي والحضاري الراقي الفضل الأكبر في تعزيز وتدعيم أسس وأركان هذه العلاقات.

هذه هي

أما على المستوى الوطني الداخلي، وتنفيذا لتوجيهات جلالكم السديدة، فقد عملت الحكومة على ترسيخ مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، وسنت العديد من التشريعات النازمة للحياة السياسية، وحرصت على صون الحريات العامة، واتاحت فرصاً واسعة للتعبير عن الرأي والرأي الآخر، وكان الأمر وما زال، السباق في إقليمه من حيث تعداد مظاهر التعبير عن الرأي، خلال أعوام ثلاثة مضت، كما فتحت الحكومة أبواب الحوار الهادف مع سائر الفعاليات الحزبية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني، وظلت الوحدة الوطنية، حالة قداسة بالنسبة لها، وحالت دون المساس بها. وسعت الحكومة لضمان احترام حقوق الإنسان في سائر مجالاتها، وأنشأت المركز الوطني لحقوق الإنسان لتحقيق هذا الهدف.

وانطلاقاً من حرص الحكومة على تحقيق توجيهات جلالكم السامية فقد عملت على دعم الجيش العربي، القوات المسلحة الأردنية بالأسلحة، وسائر الأجهزة الساهرة على أمن الوطن والمواطن، وحماية منجزاته ومكتسباته، تسليحاً وإعداداً وتدريباً.

ولم تنخر الحكومة جهداً في إعداد وتنفيذ برامج التنمية الشاملة، اقتصادياً واجتماعياً، فقد تحقق بحمد الله الكثير في هذا المجال، حيث نما اقتصادنا الوطني بنسبة تزيد على ٤٩% نهاية عام ٢٠٠٢، ونمت الصادرات الوطنية بنسبة أكبر من ٤٠% خلال الثلاث سنوات الماضية، كما تراجع رصيد الدين العام الخارجي، وتمت إعادة جدولة ديونه الخارجية بنسبة ١٧% من مجموع الدين، والمحافظة على عجز الموازنة في أدنى حدوده، وتأمين الاستقرار المالي والنقدي، وتحرير التجارة الخارجية، وتعزيز البيئة الاستثمارية، وعقد العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية الشقيقة ومع العديد من مراكز النفوذ الاقتصادي في هذا العالم. وقد غدا الأردن بكل هذه الإجراءات مثالا يشار إليه في المنطقة في مجال الإصلاح الاقتصادي.

كما أولت الحكومة عناية خاصة لتحسين الخدمات الصحية للمواطنين كما ونوعاً ونفذت العديد من مشروعات التجمعات الريفية، ومراكز تعزيز الإنتاجية والمنح الإنتاجية، إلى جانب مشروعات زراعية وسياحية وأخرى في مناطق البلديات والمحافظات، كما وضعت الحكومة برامج عدة لمحاربة الفقر والبطالة من أهمها برنامج التدريب والتأهيل الذي يهدف إلى توفير فرص عمل للأردنيين والأردنيين على نطاق واسع.

وعكفت الحكومة على تنفيذ استراتيجية زراعية تهدف إلى الحد من المشاكل التي يعاني منها المزارعون سواء في الإنتاج أو التسويق، وعملت كذلك على إصلاح أوضاع البلديات وتطوير القضاء والحوسبة في مؤسسات الدولة والمدارس والجامعات.

أما القوانين المؤقتة، فقد جاءت ضمن المساق الدستوري الكامل، ومن البديهي أن سن تلك القوانين، لم يأت متسرعاً، وإنما لأهداف وطنية كبيرة، لضرورات اقتضتها المصلحة الوطنية، لعل من أهمها، دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدماً، من خلال تطوير القوانين لمواكبة التطورات، وهي في جلها قوانين اقتصادية اجتماعية وخدمائية وقضائية، وأخرى لتشجيع الاستثمار واستقطاب المستثمرين.

وعلى صعيد إعلام الدولة الذي تؤمنون جلالكم بضرورة أن يكون إعلاماً متطوراً يتمتع بالأهلية والمهنية والاحتراف، ليكون إعلام وطن، فقد تم تأسيس المجلس الأعلى للإعلام بإرادة ملكية سامية، والعمل جار على استكمال إنجاز التشريعات اللازمة لتفعيل دور المجلس، ولقد وفرت الحكومة كل ما يلزم، لتأكيد الانفتاح الإعلامي في إطار من الشفافية والحوار الموضوعي الهادف، وتشجيع الرأي والرأي الآخر، عبر الندوات والحوارات المتلفزة، ومن خلال وسائل الإعلام كافة، كما ضمنت الحكومة للصحافة حريتها، وأصبح الأردن بذلك، السباق في إقليمه في توفير أفضل مناخات الحرية الصحفية.

ملف الإعلام

وتأكيداً على حتمية أن يكون الوطن أولاً في عالم يموج بالمخاطر والتحديات، فقد انسجمت الحكومة مع الشعار الوطني القومي الذي أطلقتكم جلالته، وأخذت بتوصيات "هيئة الأردن أولاً" وشكلت لجاناً عهد إليها بدراسة إنشاء المحكمة الدستورية، والكويتا النسائية في مجلس النواب، وقانون الأحزاب، وواقع النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وسبل محاربة الفساد والمحسوبية، ولقد أخذت الحكومة بتوصيات تلك اللجان، وأوعزت للوزارات ذات العلاقة، لإعداد تشريعات تهدف إلى تطوير العمل الحزبي والنقابي والجمعيات الخيرية والتصدي لآفة الفساد والمحسوبية.

مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية، أيدكم الله بتوقيقه

وإذا كانت الظروف قد حالت دون إجراء الانتخابات النيابية بعد حل مجلس النواب السابق في حينها، فقد تمكنت حكومة جلالته بفضل من الله، ثم بتوجيه من لدن جلالته، من إجراء الانتخابات النيابية في أول فرصة مواتية لذلك، وبطلت من أجل هذا الهدف الوطني الكبير، جهوداً كبيرة في الإعداد والاستعداد، وحرصت على تنفيذ توجيه جلالته السامي، بأن تكون الانتخابات غاية في الدقة والانضباط والنزاهة والشفافية، وما هو وطنكم العزيز بكم، يزهر اليوم بهذا الإنجاز الديمقراطي الكبير الذي شهد به وله العالم من حولنا.

وحيث يقف الأردن الفخور بقيادتكم الملهمة اليوم على أعتاب مرحلة جديدة، فإنني وبكل الاعتزاز والفخر بشرف خدمتكم الهاشمية وغاية الرضى وراحة الضمير، أستأذن جلالة مولاي، في أن أضع بين يدي جلالته، استقالة الحكومة، لإفساح المجال أمام تشكيل حكومة جديدة، تواصل مسيرة العطاء والإنجاز خدمة للعرش الهاشمي المفدى، ورسالة آل هاشم الأخيار، وأنتم جلالته فيهم الرمز والرائد والعنوان، وما كانت يوماً إلا رسالة المجد والتفاني في خدمة الوطن والأمة والحياة والإنسان.

واسأل المولى عز وجل أن يمد في عمركم، وأن يوفقكم، ويأخذ بيدكم لما فيه الخير والسداد، وستبقى رايات الأردن خفاقة في الذرى، بعون الله ما دمت جلالته فينا الأمل والقوة والقائد.

"وقل اعملوا، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خاتمكم الأمين
المهندس علي أبو الراغب

عمان، في ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٤ هجرية
الموافق ٢٠ تموز ٢٠٠٣ ميلادية

ملف ١٤٢٤

نص التكليف الملكي السامي بتأليف الوزارة

عزیزنا دولة الأخ المهندس علي أبو الراغب حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،

فيسرني أن أبعث إليك بتحية المودة والتقدير ، والشكر لك ولزملائك الوزراء الذين نهضوا معك بأمانة المسؤولية طيلة السنوات الثلاث الماضية.

وقد تلقيت كتاب استقالتك الذي يعبر عما عرفته فيك من ولاء وانتماء ، وحرص على النهوض بالواجب ، وتحمل أمانة المسؤولية بإخلاص وتميز في الأداء ، وقدرة على تحقيق الإنجاز ، في إطار من العمل المؤسسي المستند إلى قواعد المعرفة ومواكبة روح العصر. وإنني إذ أعرب عن عميق اعتزازي بما حقته هذه الحكومة من إنجازات وما تصدت له من تحديات سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي ، فإنني أتوجه بالشكر بشكل خاص لكل من عمل وأسهم في إنجاز الانتخابات البرلمانية التي أردناها غاية في النزاهة والموضوعية والشفافية.

وبعد ، فإنني إذ أقبل استقالة حكومتك ، فإنني أعهد إليك بتشكيل حكومة جديدة وذلك استمراراً للنهج الذي بدأناه في الإصلاح والتطوير والتحديث ، في سائر ميادين الحياة ، وصولاً إلى استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون ، ومجتمع العدالة والمساواة ، وتحقيق التنمية الشاملة التي توفر الحياة الحرة الكريمة لكل مواطن ومواطنة في الأردن العزيز.

دولة الأخ العزيز

إن هذه المرحلة من مسيرتنا الوطنية التي يستأنف فيها مجلس النواب مسيرته ومشاركته الفاعلة في حياتنا الديمقراطية ، تتطلب أقصى درجات التعاون والعمل بروح الفريق الواحد بين السلطات الثلاث ، ومؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها ، حتى نتمكن من تسريع وتيرة الإنجاز ، والبناء على ما تم بناؤه في جميع

المجالات ضمن رؤية وطنية شاملة ، وخطط وبرامج تضع جداول زمنية محددة لتحقيق الأهداف التي نسعى لتحقيقها ، بالاستناد إلى ثوابتنا الوطنية التالية:

أولاً: إن الحفاظ على وحدتنا الوطنية وحمايتها من أي شكل من أشكال العبث بها أو الإساءة إليها هو ركيزة أساسية في سلم أولوياتنا الوطنية.

ثانياً: إن العدل أساس الحكم ، فالمواطنون جميعاً أمام القانون سواء ، ولا فضل لأحد على الآخر إلا بمقدار ما يقدم ويعطي لهذا الوطن ، والعدالة تقتضي تكافؤ الفرص أمام الجميع ، وتوزيع مكاسب التنمية على سائر أرجاء الوطن وكافة شرائح المجتمع وفئاته. وهذا يقتضي بالضرورة ملاحقة كل أشكال الفساد والمحسوبية واستغلال الموقع لأغراض شخصية أو فئوية أو جهوية.

ثالثاً: إن مسيرتنا الديمقراطية هي نهج حياتنا الذي اخترناه والتزمنا به ، وعلى ذلك فلا بد من تعزيز هذه المسيرة وترسيخ جذورها ، من خلال تنمية الحياة السياسية ، وتفعيل دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: إن التنمية التي نريدها هي التنمية الشاملة، ولا ينبغي أن تكون التنمية في أحد جوانب حياتنا على حساب الجوانب الأخرى ، فهي كل متكامل. وعلى ذلك فلا بد من الاستمرار في تنفيذ خططنا وبرامجنا ، لمعالجة أوضاعنا الاقتصادية ، ومحاربة الفقر والبطالة وجذب الاستثمارات وإصلاح وتحديث برامجنا التعليمية والتربوية والإدارية.

خامساً: إن الانفتاح على العالم ومحاولة الاستفادة من تجارب الآخرين ، والتواصل معهم هو سمة هذا العصر ، وقد أثمر تواصلنا مع العالم خلال السنوات الماضية والحمد لله ، واستطعنا أن نحقق لوطننا الكثير من المنافع من خلال علاقاتنا الطيبة بالعديد من دول العالم ، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد السياسي. ولذلك لا بد من تعزيز علاقاتنا بالعالم الخارجي ومد جسور التعاون معه ، والاستفادة من تجاربه وإمكانياته.

سادساً: لقد كان الأردن وسيظل بعون الله جزءاً لا يتجزأ من أمته العربية ، وسيبقى منها ولها في كل الظروف والأحوال ، وعلى ذلك فإن تعزيز علاقاتنا بأشقائنا العرب ، ودعمنا لمبدأ العمل العربي المشترك هو واجب نسعى دائماً للنهوض به ،

هذه هي الصورة

ولذلك فنحن ملتزمون بدعم الأشقاء الفلسطينيين وقيادتهم ضمن أقصى طاقاتنا وإمكاناتنا حتى يتمكنوا من إقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتهم القدس.

لما العراق الشقيق، فستبقى علاقتنا به علاقة أخوية متميزة وسنقف إلى جانب الشعب العراقي الشقيق وإلى جانب وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وحق الشعب العراقي في اختيار قيادته ومستقبله.

دولة الاخ الرئيس،

لقد وضعت حكومتك طيلة السنوات الثلاث الماضية العديد من البرامج والخطط لتحقيق التنمية الشاملة التي تنعكس آثارها على حياة المواطن بشكل مباشر وملحوظ، وقد حققت الكثير من الإنجازات والحمد لله، والمطلوب الآن هو مواصلة العمل لتنفيذ هذه الخطط والبرامج وتسريع وتيرة التنفيذ والإنجاز، وكلية ثقة وتناول بقرينا من تحقيق طموحات شعبنا في تحقيق التنمية المنشودة والحياة الحرة الكريمة لأبناء وبنات الأردن العزيز.

وأسأل المولى عز وجل أن يعينك على تحمل المسؤولية، وستجد سني كل الدعم والمؤازرة، منتظرا موافاتي بأسماء من سيقع اختيارك عليهم وزراء بشاركونك تحمل أمانة المسؤولية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمان في ١٩ جمادى الاولى ١٤٢٤ هجرية
الموافق ٢٠ تموز ٢٠٠٣ ميلادية

نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم
دولة المهندس علي ابو الراغب إثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

أتشرف يا مولاي، بأن أرفع إلى مقامكم السامي، أسمى آيات
الولاء والوفاء، مقرونة بالابتهال إلى المولى العلي القدير، أن يجعل
التوفيق والسداد حليفكم، وأنتم تقودون المسيرة المظفرة بأبهى صور
التميز والريادة وعظيم العطاء. وبعد،

فقد تلقيت يا مولاي بيد العرفان والاعتزاز كتاب تكليفكم السامي
الذي تعهدون فيه إلي بتشكيل حكومة جديدة تواصل مسيرة البناء
والعطاء بقيادتكم النيرة السديدة.

وإنني إذ أصدع لرغبتكم السامية في حمل أمانة المسؤولية
معتزاً بثقتكم الغالية، لأرجو المولى أن أكون وزملائي دوماً عند حسن
ظنكم ننهض بواجباتنا كما أمرتم في كتاب التكليف السامي مزدهين
بعطاء آل هاشم الأبرار ومقتدين بنهج جلالكم ورؤيتكم الثاقبة
ودعمكم الدائب وسهركم المتواصل لبناء أردن الخير والرخاء. ولقد
أرسيتم يا سيدي، في كتاب التكليف السامي بما أشتغل عليه من رؤية

ملف
عبدالله الثاني

واضحة شاملة مرتكزات العمل ومحاوره في المرحلة القادمة وستكون توجيهات جلالته منارة الهداية لي ولزملائي نستلهم منها الرشاد والعزيمة ونعدكم يا مولاي، أن نبقي على العهد أوفياء، نبذل كل جهد مخلص بثقة وثقان لترجمة توجيهاتكم إلى برامج وإنجازات على أرض الواقع نستكمل بها ما بدأناه من خطط طموحة، وسنواصل سياسات البناء والإصلاح والعطاء، بالتعاون مع مجلس الأمة الموقر، وسائر سلطات الوطن ومؤسساته وهيئاته وفي القطاعين العام والخاص، في مشهد عام نتطلع لأن يعبر بصدق ووضوح، عن حقيقة كوننا في أردنكم الغالي، أسرة واحدة تفخر بانتمائها العربي الإسلامي الإنساني، وبدورها الطليعي الذي رسمتم جلالته ملامحه، وحددتم جوهره ومضمونه، في إحقاق الحق والعدل والسلام والمساواة، وتجسيد مبادئ دولة القانون والمؤسسات، وقيم الحرية والديمقراطية ومسارب الحوار الموضوعي الهادف والبناء، مستنديين في ذلك إلى إرث هاشمي ثري في غاياته ومحتواه، ورسالة إنسانية راقية في تجسيدها لاحترام كرامة الإنسان وحقه المشروع في حياة حرة كريمة، عنوانها الرخاء والعطاء والاستقرار. وعليه سيكون الحفاظ على الوحدة الوطنية في إطار من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون من أهم أولويات عملنا في المرحلة القادمة.

وفي هذا الصدد ستواصل الحكومة دعم مسيرة القضاء الأردني ورفده بما يحتاج من إمكانات مؤسسية وبشرية وفنية ليبقى عنوان النزاهة والعدل والحرص على أداء دوره بشكل فاعل.

أما قواتنا المسلحة الباسلة، وسائر أجهزتنا الأمنية، فستلقي منا كل الدعم، وسنعمل على مدها بما تحتاجه، تسليحاً وتجهيزاً وتدريباً، لتبقى كما أردتموها جلالتهم سياج الحمى الهاشمي ودرع الوطن الحصين.

وانسجاماً مع إيمان جلالته العميق، بضرورة استنهاض الهمم والطاقات ومكامن الإبداع لدى القطاعات كافة، في إطار من مفاهيم راسخة أسست لها جلالته منذ البدايات، وقيم تؤمن بأن لا فارق بين الأردني وأخيه الأردني، إلا بقدر ما يقدم من عطاء وتميز وإخلاص، وفي أي موقع كان، وستواصل الحكومة التعامل بمسؤولية وشفافية وموضوعية مع قضايا الوطن والمواطن ومقتضيات تطوره ونمائه.

والتزاماً بما أكد عليه كتاب التكليف السامي، على صعيد حتمية أن تسير عملية التنمية في مسارات متوازية بما يحقق للوطن إنجازات جديدة على طريق التنمية الشاملة، في ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن من أولى أولويات عمل الحكومة بعد أن تتشرف بثقة جلالته، ثم ثقة مجلس النواب الموقر، مواصلة العمل الجاد في هذه الميادين كافة، للارتقاء بالمسيرة الحزبية الهادفة إلى الارتقاء بالوطن، وتعظيم دوره الإيجابي في خدمة الأمة وقضاياها، جنباً إلى جنب، مع استمرار الخطط والبرامج الطموحة، لتحقيق أقصى درجات التقدم والرفاه للإنسان الأردني، أياً كان موقعه، عبر تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة، تكفل للمواطن مستوى أفضل من العيش الكريم، وتلبي حاجاته الأساسية في شتى مناحي الحياة، وتتعكس آثارها المباشرة وغير المباشرة إيجابياً، على حياة الأردنيين والأردنيات كافة. وفي هذا المجال ستواصل الحكومة العمل على تنفيذ برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، كما ستستمر في دفع عجلة التنمية في المحافظات.

هذا عهدنا لكم

كما ستستمر الحكومة في إيلاء الإعلام الأردني عناية خاصة ليستجيب إلى طموح جلالته بأن يكون إعلام وطن يؤدي دوره بشكل حضاري يعكس رسالة الثورة العربية الكبرى وإنجازات الوطن الغالي.

وعلى صعيد علاقات الأردن بأمته العربية والإسلامية، وأصدقائه في هذا العالم، فإن توجيه جلالته السديد بمواصلة العمل على بناء أفضل العلاقات المؤسسية بين الأردن وسائر الأقطار الشقيقة، سيكون من المبادئ التي تهتدي بها الحكومة في هذا المجال.

وستواصل الحكومة العمل على دعم الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة، بالتعاون والتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الفلسطينية، كما ستعمل على تعزيز دور الأردن في مساعدة الشعب العراقي الشقيق على الخروج من محنته، وتمكينه من إعادة الأعمار والبناء على أسس ديمقراطية متطورة، تكفل عودة هذا البلد العربي الجار، عضواً فاعلاً في إطار أسرته العربية، ومنظومة المجتمع الدولي كذلك.

وتتعهد الحكومة بين يدي جلالته، بالالتزام التام بما تطمحون إليه جلالته من استمرار تعزيز وتدعيم علاقات الأردن مع أصدقائه، وتعظيم المكاسب المشروعة للوطن على هذا الصعيد، وعلى أسس التعاون البناء والاحترام المتبادل، وعبر خطاب سياسي حضاري راق أرسيتم جلالته مرنكزاته وشروطه ومواصفاته، خطاب حقق نجاحات ملحوظة في الدفاع عن قيم العروبة وسماحة الإسلام، في مواجهة محاولات الإساءة والتشكيك.

مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية، يراعك الله،

في إطار هذه الرؤى الهاشمية المستبيرة، واعتماداً على توفيق الباري سبحانه، ثم بهدي من توجيهاتكم السديدة، وبالتعاون مع مختلف مكونات الدولة والمجتمع، ستعمل الحكومة الجديدة بإذن الله، بدأ بيد مع السلطة التشريعية الموقرة، وفي ظل قضاء عادل نزيه، وتفاعل أساسي من جانب مواطننا الكريم، على ترجمة كتاب التكليف السامي إلى حقائق على أرض الواقع بعونه تعالى.

وإذ أرفع إلى المقام السامي، أسماء زملائي الوزراء، بانتظار التوشيح السامي، فإنني أتشرف وباستمرار، شأني في ذلك شأن أعضاء أسرته الأردنية الواحدة، برفع تحية العرفان والولاء وخالص الاحترام للسدة الهاشمية الماجدة، ولذات جلالته المعظم.

حفظكم الله سيدي، وأمد بعمركم قائداً ورائداً وأملاً لشعبكم الوفي وأمتكم الواحدة،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

خادمكم الأمين
المهندس علي أبو الراغب

عمان، في ٢٠ جمادى الأولى هجرية
الموافق ٢١ تموز ٢٠٠٣ ميلادية

هذه هي الصورة

المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بناء على استقالة دولة المهندس علي ابو الراغب رئيس الوزراء

وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور

نأمر بما هو آت:-

عبدالله الثاني ابن الحسين

- ١- يعين دولة المهندس علي ابو الراغب
- وبناء على تنصيب الرئيس المشار اليه:-
- ٢- يعين معالي السيد فارس النابلسي
- ٣- يعين معالي الدكتور محمد الحلايقة
- ٤- يعين معالي الدكتور محمد حمدان
- ٥- يعين معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات
- ٦- يعين معالي الدكتور محمد عفاش العدوان
- ٧- يعين معالي السيد توفيق كريسحان
- ٨- يعين معالي المهندس سمير الحباشنة
- ٩- يعين معالي الدكتور مروان المعشر
- ١٠- يعين معالي الدكتور ميشيل مارتو
- ١١- يعين معالي المهندس حسني ابو غيدا
- ١٢- يعين معالي الدكتور خالد طوقشان
- ١٣- يعين معالي الدكتور فوز حاتم الزعبي
- ١٤- يعين معالي الدكتور عبد الشهاب
- ١٥- يعين سماحة الدكتور أحمد هليل
- ١٦- يعين معالي المهندس محمد البطاينة
- ١٧- يعين معالي الدكتور حازم الناصر
- ١٨- يعين معالي المهندس نادر الدهر
- ١٩- يعين معالي الدكتور باسم عوض الله
- ٢٠- يعين معالي المهندس مزاحم المحيسن
- رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع
- نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للعدل
- نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
- وزيرا للتربية الادارية
- وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي
- وزيرا للشؤون البلدية
- وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير دولة للشؤون السياسية
- وزيرا للشؤون البرلمانية
- وزيرا للدخول
- وزيرا للخارج
- وزيرا للمالية
- وزيرا للأشغال العامة والإسكان
- وزيرا للتربية والتعاون
- وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزير دولة للشؤون القانونية
- وزيرا للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
- وزيرا للطاقة والثروة المعدنية
- وزيرا للمياه والري
- وزيرا للنق
- وزيرا للتخطيط
- وزيرا للعم

- ٢١- يعين معالي السيد شاهر بك
- ٢٢- يعين معالي السيد حيدر محمد
- ٢٣- يعين معالي السيد طراد الفار
- ٢٤- يعين معالي السيد محمد سامر الطويل
- ٢٥- يعين معالي الدكتورة رويدا المعايطة
- ٢٦- يعين معالي الدكتور محمد أبو حمور
- ٢٧- يعين معالي الدكتور هشام غرايب
- ٢٨- يعين معالي الدكتور حاكم القاض
- ٢٩- يعين معالي الدكتور نبيل الشرب
- وزير دولة للشؤون الخارجية
- وزيرا للتق
- وزيرا للزراع
- وزيرا للسياحة والآثار
- وزيرا للتنمية الاجتماعية
- وزيرا للصناعة والتجارة
- وزيرا للبيئة
- وزيرا للصحة
- وزيرا للإع

صدر عن قصرنا بسمان الزاهر
في العشرين من جمادى الأولى ١٤٢٤ هجرية
الموافق الحادي والعشرين من تموز سنة ٢٠٠٣ ميلادية
٢٠٠٣/٧/٢١

المهندس علي ابو الراغب

• وقد اُسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية
بين يدي حضرة صاحب الجلالة الملك
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم.

بلاغ رسمي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٣
اثبت في صدر بلاغي هذا المرسوم الملكي السامي
المتضمن تأليف الوزارة الجديدة
٢٠٠٣/٧/٢٢

المهندس علي ابو الراغب
رئيس الوزراء

هذا هو المرسوم